التعليل الصرفي في أمثلة تصريف الأفعال عند شرَّاح العزي على متن تصريف العزي

محمد خيري صالح فتحي الكبيسي أ.م. د: وعد محمد سعيد العاني
جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية.
muh20h2002@uoanbar.edu.iq alaniwaad2@uoanbar.edu.iq

ملخص البحث

إنَّ كثيرًا من الصرفيين قديمًا وحديثًا أجازوا الاستشهاد بالتعليل الصرفي عند العرب، فمن جملة هذه الاستشهادات الاستشهاد بأمثلة تصريف هذه الأفعال الصرفية، ومناقشة هذه التعليلات الصرفية عند الشرَّاح ومطابقتها مع من سبقهم منذ زمن سيبويه وحتى زماننا الحاضر، وإنَّ موضوع تقسيم الأفعال واسندها إلى الضمائر أمر متعلق بالتراكيب النحويّة؛ لأنَّ علم النحو معني بدراسة التراكيب، غير أنَّ هذه أمثلة تصريف الأفعال واسنادها للضمائر يرافقها أحيانًا تغييرات تلحق بالبنية الصرفيَّة، وممَّا لا يخفى أنَّ دراسة البنية من اختصاص علم الصرف، لذا سأدرس في هذا العنوان المسائل المتعلقة بعلم الصرف.

الكلمات المفتاحية: التعليل-تصريف الأفعال- متن- العزي.

Morphological reasoning in the examples of conjugation of verbs when explaining Al-Ezzi on the board of Al-Ezzi conjugation

Muhammad Khairy Saleh Fathi A.P. Dr: Waad Muhammad Saeed
Anbar University/ College of Education for Human Sciences/ Department of Arabic Language.

Summary

Many of the morphologicalists, past and present, permitted the citation of morphological reasoning among the Arabs, and among these citations is the citation of examples of the morphological conjugation of these verbs, and the discussion of these morphological explanations with the commentators and matching them with those who preceded them from the time of Cebuye until our present time, and that the issue of dividing verbs and assigning them to pronouns is related grammatical structures; Because grammar is concerned with the study of structures, but these examples of conjugation of verbs and their attribution to pronouns are sometimes accompanied by changes to the morphological structure, and it is no secret that the study of structure is within the competence of morphology, so in this title I will study issues related to morphology.

Keywords: reasoning - verb conjugation - text - al-Izzi.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم أجمعين وبعد:

فلا يخفى على الباحثين اليوم أن موضوع التعليل من المواضيع ذات الصعوبة البيِّنة في اللغة العربية، وعليه مدار البحوث العلمية اللغوية اليوم صرفيَّة كانت أو نحويَّة أو صوتيَّة، فعليه قررت أن أغوص في هذا البحر العميق؛ لأخرجه من الغبار إلى الوضوح والبيان وخاصة على المستوى الصرفي.

فقد ارتأيت أن يكون عنوان بحثي المتواضع بجزئية ((التعليل الصرفي في أمثلة تصريف الأفعال عند شرَّاح العزي على متن تصريف العزي))، وقمت بتفصيل أمثلة تصريف هذه الأفعال ورأي العلماء فيها وموقفهم منها،

وبعد ذلك التمثيل لهذه المسائل التعليلية من خلال هذه الشروح، والتعليق عليها، بثلاثة مطالب، والله أرجو أن يكون نافعًا، وعليه توكلت وإليه المصير.

في أمثلة تصريف هذه الأفعال:

المطلب الأول: الفعل الماضي وأقسامه.

أنَّ موضوع تقسيم الأفعال واسندها إلى الضمائر أمر متعلق بالتراكيب النحويّة؛ لأنَّ علم النحو معني بدراسة التراكيب، غير أنَّ هذه أمثلة تصريف الأفعال واسنادها للضمائر يرافقها أحيانًا تغييرات تلحق بالبنية الصرفيَّة، وممَّا لا يخفى أنَّ دراسة البنية من اختصاص علم الصرف، لذا سأدرس في هذا المبحث المسائل المتعلقة بعلم الصرف.

قال العزي: ((فصلٌ في أَمثلَةِ تصريفِ هذِهِ الأفعالِ:

أَمَّا الماضي: فهو الفعلُ الَّذي دلَّ على معنى وُجِدَ في الزَّمَانِ الماضِي، فالمبنيُّ للفاعِلِ مِنْهُ: ما كانَ أَوَّلُهُ مفتوحًا، أَو كان أَوَّلُ متحرّك منه مفتوحًا؛ مثالُهُ: نَصَرَ- نَصَرَا- نَصَرُوا، نَصَرَتْ- نَصَرَتَا- نَصَرْنَ، نَصَرْتَ- نَصَرْتُمَا- نَصَرْتُمْ، نَصَرْتِ- نَصَرْتُمَا- نَصَرْتُنَّ- نَصَرْنَا...، والمبنيُّ للمفعولِ مِنْهُ: وَهُوَ الفِعْلُ الَّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، مَا كَانَ أَوَّلُهُ مضمومًا؛ كـ" فُعِلَ، وفُعْلِلَ، وأُفْعِلَ، وفُعِّلَ، وفُوْعِلَ، وتُفُعِّلَ، وتُفُوْعِلَ، وتُفُعْلِلَ، أَو مَا كَانَ أَوَّلُ متحركٍ مِنْهُ مضمومًا؛ نحو: "افْتُعِلَ، واسْتُفْعِلَ")) [1].

وعلل شرَّاح العزي علَّة اختيار الفتح في الماضي ولم يسكَّن؛ لرفضهم الابتداء؛ ولئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو: "افْتَعَلَ واسْتَفْعَلَ"، ولكون الفتح أخفُّ الحركات كما كان بناء آخره على الفتح سواء كان بناءه للفاعل أو للمفعول.

وعللوا سبب اختيار البناء وتحريكه بالفتح دون غيره:

أما علَّة بناءه: فلأنَّه الأصل في الأفعال، وأمَّا الحركة: فلمشابهته الاسم مشابهةً ما في وقوعه موقعها – أي صفة لنكرة - في نحو: " مررتُ برجلٍ ضَرَبَ"، أو خبرًا "زيدٌ ضَرَبَ"، و" زيدٌ ضَارِبٌ".

وأمَّا الفتح؛ فلخفته إلَّا إذا اعتل آخره؛ نحو: "غَزَا ورَمَى"، أو عند اتصال ضمير الرفع المتحرك في نحو: "ضَرَبْتُ وضَرَبْنَ"، أو واو الضمير نحو: "ضَرَبُوا".

وعللوا سبب اختيار الألف والواو والنون وزيادة التاء في آخره:

أمَّا زيادة التاء في "نَصَرَتْ" للدلالة على التأنيث كما في الاسم، نحو: " ناصرةٌ "، ولأنَّ التاء من المخرج الثاني، والمؤنث ثاني في التخليق، واختصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلًا بينهما؛ لأنَّ الفعل أثقل من الاسم، وحركت في التثنية؛ لالتقاء الساكنين وزادوا ألفًا وواوًا علامة للفاعل الاثنين والجماعة، إلَّا اللهم قد يحذف الواو في الندرة في قول الشاعر:

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي* وكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الأُسَاةُ**[2]

---

(1) متن تصريف العزي: (57).

(2) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة، وذهب محقق شرح العزي إلى إثباته بلفظ ما رواه أبو البركات الأنباري ومجد الدين أبو السعادات، وكان مع الأَطِبَّاءِ الشُّفَاةُ، بدل الأُساةُ، بدليل البيت الذي يليه وهو:

إذا ما أذهبوا أَلَمًا بقلبي*** وإن قيل: الشُّفَاةُ هُمُ الأسَاةُ

قال: ((وهذا ما دفعنا لإثبات ما أورده ابن الأنباري، دون ما جاء في المصادر الأخرى)). هامش شرح تصريف العزي:95، وفيه نظر، إنما التحقيق إثبات النصّ كما أراده مؤلفه، والمصادر الأخرى فيها من هو أقدم من ابن الأنباري، كالجاحظ والسيرافي وابن الوراق. يُنظر: الحيوان: 5/ 160، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:1/77- 213 - 218 ، وعلل النحو: 148-

وأسكنت الباء في " ضَرَبْنَ... إلى آخره؛ حتى لا يجتمع أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة، وثمَّ لا يجوز العطف على ضميره بغير تأكيد، فلا يقال: ضَرَبْتَ وزيدٌ، بل يقال: ضَرَبْتَ أنت وزيدٌ؛ لئلا يكون عطف الاسم على الفعل؛ لأنَّ الضمير لما اتصل بالفعل صار كالجزء منه، وحذفت التاء في " ضَرَبْنَ... إلى آخره، من أجل أن لا يجتمع علامتا التأنيث كما في مسلماتٍ.

وزادوا تاءً للمخاطب والمخاطبة وللمتكلم وحركوها في الجميع؛ خوف اللبس بتاء التأنيث، واختير الضم للمتكلم؛ لأنَّ الضم أقوى، والمتكلم مقدم فأخذه، واختير الفتح للمخاطب؛ إذ لم يمكن الضم للالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته، والمذكر مقدم فأخذه، فبقيت الكسرة والمخاطبة فأعطيتها، وخصت بالكسرة ؛ لئلا يُلتبس بالمتكلم على تقدير : "اضْرِبِي"، والكسرة أُخت الياء فناسب إعطاؤها المخاطبة.

ولم يحصل بنهما فرق في المثنى، لكن زادوا ميمًا فرقًا بين المخاطَبَيْنِ والمخاطَبَتَين، وبين الغائِبَيْنِ والغائِبَتَينِ، وإنَّما ضَمُوا ما قبلها؛ لأنَّ الميم شفويَّة كالواو، فيناسبها الضمُّ، وقيل: لقرب الميم من التاء في المخرج، ووضعوا للمتكلم مع غيره ضميرًا آخرًا وهو النون كما في الضمائر المنفصلة نحو: " نحن" فقالوا: "فَعَلْنَا"، وفرقوا بين الجمع المذكر الغائب، وبين الجمع المؤنث الغائب باختصاص المذكر بالواو والمؤنث بالنون دون العكس؛ لأنَّ الواو أثقلُ، أي: أقوى وأقعد من النون؛ لأنَّها مسبوقة بالضمة بخلاف النون؛ ولأنَّها من حروف المدِّ واللين، وهي بالزيادة أولى من غيرها، والمذكر مقدم على المؤنث كما تقدم.

وقد فرقوا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص المذكر بالميم؛ لمناسبتها الواو التي هي علامة له في الغيبة، واختصاص المؤنث بالنون؛ كما في جمع الغائبة، وشددوا النون؛ لأنَّهم قالوا: أصله: "نَصَرْتُمُنَّ"، فأدغمت الميم في النون إدغامًا واجبًا، ولذا ضموا ما قبل النون،- أي: التاء- لمناسبة الضم الميم، وقيل: إنَّما زيدت الألف والواو والنون في آخره ليدللن على " هما وهمو وهنَّ"، وهذا جملة ما ذكره شرَّاح العزي والحكم بذلك الواضع لا غير [3].

أمَّا من سبقهم: كسيبويه والمبرّد فوجه زيادة (الألف والواو والنون) عندهم دون غيرها من الحروف؛ لأنَّ الاصل في الزيادة أن يزاد من حروف المد واللين، لأنَّ في الزيادة ثقلًا وحروف المد واللين أخف الحروف؛ لاعتياد الألسن لها واستئناس السامع بها، وذلك لكثرة دورها في الكلام، فزيد الالف والواو منها، أمَّا الياء فلم تزد صونًا للفعل عن الكسرة التي هي أخت الجر، ألا تراهم إذا دخلت الياء على الفعل زادوا نونًا قبلها عمادًا للفعل عن الكسر [4].

149، والإنصاف:1-2/ 318 -620، وجزم العينيّ والغزيّ بتمامه، وهما أعلم به، قال العينيّ: ((أقول: ذكره ابن عصفور، وغيره ، ولم أر أحدًا عزاه إلى قائله، وتمامه: وكان مع الأطبَّاءِ الأُساة، وبعده بيت آخر وهو:
إذًا مَا أَذْهَبُوا وَجْدًا بقَلْبِي ... وإنْ قيلَ: الأُسَاةُ هُمُ الشُّفَاةُ)). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: 4/ 2069. ويُنظر: ضرائر الشِّعْر : 1/ 119 – 127.
الشاهد فيه: حذفُ الضَّمير من الفعلِ لدلَالَة الضمَّةِ عليه، فتقدير الكلام، أَي: كَانُوا، وفيه استشهاد آخر، وهو أنَّهُ قصر الممدود في قوله: "الأطبا"، فإن أصله: الأطباء بالهمزة؛ لأنَّهُ جمع طبيب، وفَعِيل يجمع على أَفْعِلاء. يُنظر: اللباب في علل البناء والإعراب:2/ 111، والبديع في علم العربية:2/ 684، ، وشرح الكافية للرضي:2/ 413، وارتشاف الضرب: 5/ 2423، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: 2070/4، وخزانة الأدب:5/ 229.

(3) ينظر: شرح تصريف العزي للتفتازاني: (95-96)، وشرح الجرجاني على تصريف العزي: (56-57-58)، وشرح تصريف العزي لعلي القارئ: (37-38)، وبلوغ الأماني من مختصر الزَّنجاني للعصامي: (160) التحقيق، وشرح العزي لإبراهيم الزَّنجاني: (160-162) التحقيق، وشرح عبدالله الكلكوري على تصريف العزي: (173-178)، التحقيق.

[4] ينظر: الكتاب (369/2)، والمقتضب (263/1).

فلما لمْ يمكن زيادة الياء ولمْ يبقَ شيء من حروف اللين لزيادتها، زادوا النون لجمع المؤنث؛ لانَّ النون شبيهة بحروف المد واللين؛ لانَّ فيها غنة وترنمًا، ويمتد صوتها في الخيشوم امتداد الألف بالحلق، بدليل أن الماسك اذا أمسك أنفه لم يمكنه النطق فيها [5].

وذهب ابن جني: أنَّ للنون شبهًا قويًا بحروف اللين وعلل ذلك: بأنَّ الغنة التي في النون كاللين الذي في حروف اللين، ولأنَّ اجتماعها في الزيادة معهنَّ، ومعاقبتها لهنَّ في الموضع الواحد من المثال الواحد[6]، حتى قيل أنَّ النون تشابه حروف المد واللين من ستة عشر وجهًا [7].

فلذلك كلُّه تعيَّن زيادة النون فزادوها ثمَّ حركوها لما بها من قوَّة الاسميَّة والفاعليَّة؛ لأنَّها ضمير الفاعلات[8].

وأمَّا وجه تقديم المذكر على المؤنث، فمذهب سيبويه : ((أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث؛ لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكنًا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير، ألا ترى أنّ " الشيء " يقع على كلّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعلم أذكرٌ هو أو أُنثى، والشيء ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفَّ عليهم، وتركُه علامةٌ لما يستثقلون)) [9].

وأمّا تعليلهم للقسم الثاني وهو البناء للمفعول فعلى نوعين:

أَحدهما: ما كان أوَّلُهُ مضمومًا كـ" فُعِلَ، وفُعْلِلَ، وأُفْعِلَ"، وإنما أورد الأولين؛ ليعلم عدم اختصاصه بالثلاثي دون الرباعي، والآخرين لما فيهما من مزيد بحث، وهو قلب الألف في" فَاعَلَ" واوًا؛ لانضمام ما قبلها، وضمُّ الثاني مع التاء في " تُفُعِّلَ"؛ لئلا يلتبس مجهول "تَعَلَّمَ وتَجَاهَلَ"، وهو "تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ" بمضارع "عَلَّمَ وجَاهَلَ".

والثاني: ما كان أوَّلُ متحركٍ منه مضمومًا، نحو: "افْتُعِلَ، واسْتُفْعِلَ"، وإنَّما أوردهما؛ ليُعْلَمَ اختصاصه بالمُصدَّر بهمزة الوصل من تخصيص المثال بالمخصوص بها، وهمزة الوصل فيه تتبع هذا المضموم في الضم؛ لأنَّ قياسها كسرُها، فلو روعي لزم النقل من كسر ثقيل إلى ضم أثقل منه، وهو قبيح فوجب ضمها؛ للاتباع.

والسرُّ في ضم الأَوَّل، وكسر ما قبل الآخر: أَنَّهُ لا بدَّ من تغيير ليُفصل من المبني للفاعل، والأصل: " فَعَلَ" فغيروه إلى " فُعِلَ" بضم الأَوَّل، وكسر الثَّانِي، ولو كُسِرَ الأول وضمَّ الثاني يحصل هذا الغرض، لكن الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى من العكس؛ لأَنَّهُ طلب خفة بعد الثقل، ثمَّ حُمل غير الثلاثي المجرد عليه طردًا للباب[10]، قال أبو البقاء العكبري: ((كان يجب أنْ يكسر أوله ويضمَّ ما قبل آخره؛ إذ لا نظير له، قيل: الخروج من كسر إلى ضمٍّ مستثقل جدًا)) [11].

وهمزة الوصل تَتْبَعُ هذا المضموم في الضَّم، فإن كان الثالث من الكلمة التي فيها همزة الوصل مضمومًا ضمَّا لازمًا ضُمَّتِ الهمزة اتباعًا للضمة اللازمة، وكراهة أنْ يخرجوا من كسر لازم إلى ضمٍّ لازمٍ، فيكون فيه خروج

---

(5) ينظر: الممتع الكبير في التصريف (141/1)، وشرح المفصل (316/5).
(6) ينظر: سر صناعة الاعراب (438).
(7) ينظر: الاشباه والنظائر في النحو (619/1 – 622).
(8) ينظر: المفراح (47)، وشرح ديكنقوز (26)، ورواح الارواح (132)، وشرح السروري (222)، وينظر: التعليل الصرفي في شروح المراح: (18).
(9) ينظر: الكتاب: (22/1).
(10) ينظر: شرح تصريف العزي للتفتازاني: (99)، وشرح الجرجاني على تصريف العزي: (59)، وشرح تصريف العزي لعلي القارئ: (39)، وبلوغ الأماني من مختصر الزَّنجاني للعصامي: (165) التحقيق، وشرح العزي لإبراهيم الزَّنجاني: (171) التحقيق، وشرح عبدالله الكلكوري على تصريف العزي: (179)، التحقيق.
(11) اللباب في علل البناء والإعراب: (1/ 157).

من ثقيل إلى ما هُوَ أثقل منه، قال ابن جني: ((خروج من كسرٍ لازمٍ إلى ضمٍ لازم غير موجود في كلامهم، لاستثقال الضَّمّة بعد الكسرة)) [12]، فالعلَّة حاصلها دفع الثقل عنه.

المطلب الثاني: الفعل المضارع وأقسامه.

قال العزي: ((وأمَّا المُضَارِعُ: فَهُو مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائد الأَرْبَعِ، وهي: الهمزةُ، والنُّونُ، والتَّاءُ، واليَاءُ، يجمعُها قولُك: أَنَيْتُ، أَو أَتَيْنَا أَو نَأْتِي.

فالهمزةُ: للمتكلم وَحَدَهُ، والنُّونُ: له إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ، والتَّاءُ: للمخاطبِ مفردًا، أَو مُثنىً أو مجموعًا، مذكرًا كان، أو مؤنَّثًا، وللغائبةِ المُفْرَدَةِ ولَمُثَنَّاهَا، والياءُ: للغائبِ المذكَّرِ مفردًا كان، أو مثنىً أَو مَجْمُوعًا، ولجمع المؤنَّثَةِ الغائبةِ...فالمبنيُّ للفاعلِ مِنْهُ: مَا كَانَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ مِنْهُ مفتوحًا، إِلَّا مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ، فإِنَّ حَرْفَ المُضَارَعَةِ مِنْهُ يكونُ مَضْمُومًا أَبَدًا؛ نحوُ: يُدَحْرِجُ، ويُكْرِمُ، ويُقَاتِلُ، ويُفَرِّحُ، وعلامةُ بِناءِ هذه الأَربعةِ للفاعلِ كونُ الحرفُ الَّذي قبلَ آخِرِهِ مكسورًا أَبدًا...، والمبنيُّ للمفعُولِ مِنْهُ: مَا كَانَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضْمُومًا، وما قبلَ الآخِرِ مِنْهُ مَفْتُوحًا، نحوُ: يُنْصَرُ...))[13].

قال الخليل: والمضارع: ((الذي يُضارعُ الشيءَ، كأنّه مثلُهُ وشِبْهُه)) [14]، والمضارعة: المشابهة[15] .

وعلل شرَّاح العزي طريقة انتخاب حروف المضارعة، وذلك لمَّا احتجنا إلى الفرق بين الماضي والمضارع احتجنا إلى علامة أو زيادة تميزهما عن بعض، لكن لِمَ خصِّصَت هذه الزيادة بهذه الحروف دون غيرها؟.

لأنَّ الأصل في الزيادة أن تكون من حروف المدِّ واللين؛ لأنَّها تستلزم الثقل وحروفه أخف الحروف؛ لجريانها مجرى النفس، ولكثرة دورها في كلامهم، إمَّا بأنفسها، وإمَّا بأبعاضها- أي نعني الحركات الثلاث-، فزيدت هذه الحروف دون غيرها، ثُمَّ قلبت الألف همزة؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن مع قربهما في المخرج، ولكتابة الهمزة ألفًا في كثيرٍ من المواضع، وقلبت الواو تاءً؛ لكون الابتداءُ به مستكرهًا؛ لثقله، لا سيَّما إذا اجتمعت فيها الواوات في نحو: "وَوَوْجَل"؛ لأنَّه قد يكون في أوَّل الماضي وآخر المعطوف عليه واوًا، فلو زيد للمضارع والمعطوف واوان اجتمعت أربع واوات، فيلزم منه المشابهة لنبح الكلب، وهو صوتٌ مستقبحٌ، فقلبت بالتاء؛ لأنَّ التاء قد تبدل من الواو في كثيرٍ من المواضع نحو: تُرَاث، وتُجاه، وتُكلان أصلها: " وُرَاثٍ، ووُجَاهٍ، ووُكْلَانٍ" فقلبوها ههنا أيضًا تاء، وأعطوها للمخاطب؛ لأنَّه مؤخر عنهما، بمعنى أنَّ الكلام إنَّما ينتهي إليه، والواو منتهى مخرج الهمزة والياء؛ لكونها شفوية، وأتبعوا الغائبة والغائبتين؛ لئلا يلتبسا بالغائب والغائبين، وإن التبسا بالمخاطب والمخاطبين، لكن هذا أسهل، ويوجد الفرق بالواو والنون في جمع المذكر الغائب ، وجمع المؤنث الغائب ، نحو: "يَضْرِبُونَ، ويَضْرِبْنَ"، ولم يجعل الجمع المؤنث بالتاء كما في الواحدة، بل بالياء كما هو مناسب للغائب؛ لكون مخرج الياء متوسطًا بين مخرجي الهمزة والواو، وكون ذكر الغائب دائرًا بين المتكلم والمخاطب، ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده، ومع غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع، فزيدت النون؛ لشبهه لمشابهتها حروف المدِّ واللين من جهة الخفاء والغنة؛ لأنَّ في النون غنة كما أنَّ فيها مدًّا وليناً، والنون أيضًا تنوب عن

(12) المنصف: (1/ 181)، وينظر ايضا: المقتصد في شرح الإيضاح: (1/ 345).
(13) متن تصريف العزي: (59-60-61).
(14) العين: (270/1)(ضرع).
(15) الصحاح: (1249/3)(ضرع).

الحركات الإعرابية في الأمثلة الخمسة، كما أنَّ حروف المدِّ واللين تنوب عن الحركات الإعرابية في الأسماء الستة، وقيل: اختصت الزيادة به؛ لأنَّه مؤخر بالزمان عن الماضي والأصل عدم الزيادة فأخذه المقدَّمُ [16].

وإن قيل: لِمَ لَمْ ينقصوا من الماضي ليبنوا المستقبل منه؟
قيل: لأنَّه لو كان بالنقصان يلزم منه أن يصير المضارع أقلُّ من القدر الذي وضع له، لهذا صار بالزيادة لا بالنقصان[17]؛ لأنَّ: الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يحشى به الكلمة، وهذا هو قدر الواضع له [18].
فصار المستقبل بزيادة هذه الحروف، وزيدت في أولِّه مع أنَّ الاصل في الزيادة أن تكون في الآخر؛ لأنَّه محلُّ التغيير، وقيل: إنَّما الزيادة كانت أوَّل المستقبل منبئةً بهذه الحروف من أنَّ الفعل لم يحصل بعد، قال السُّهيليُّ: ((فإن كان المعنى الزائد أولًا كانت الزيادة المنبئة عنه أولًا مسبقة على حروف الكلمة، كهذه الزوائد الأربعة، فإنَّها تنبئ أن الفعل لم يحصل بعد لفاعلهن، وإنَّ بينه وبين تحصيله جزءًا من الزمان، فكان الحرف الزائد السابق للفعل مشيرًا في اللسان إلى ذلك الجزء من الزمان، مرتبًا في البيان على حسن ترتب المعنى في الجنان))[19].
وعلل شرَّاح مراح الأرواح بأنَّ الزيادة في آخر المضارع لا تخلو من الهمزة أو النون أو الياء أو التاء وعلى كل تقدير يلزم الالتباس.
فأمَّا زيادة الهمزة، فيلتبس بتثنية الماضي نحو: "ضَرَبَا".
وأمَّا على تقدير زيادة النون، فيلتبس بالجمع المؤنث، نحو: "ضَرَبْنَ".
واما على تقدير زيادة التاء فيلزم الالتباس بالماضي المخاطب (ضَرَبْتَ)
وأمَّا على تقدير زيادة الياء، فإن كان لا يلزم الالتباس إلا أنَّه لم يزد طردًا للباب [20]، لذلك تعينت الزيادة في أوَّل الفعل وهي زيادة لازمة حتى أنَّها أصبحت جزءًا من يميَّز به المضارع عن غيره.
والذي يؤيد قوَّة ما ذكره شرَّاح العزي من التعليل لدلالة كلِّ حرف من حروف الزيادة، واختيار زيادة حروف المدِّ واللين دون غيرها؛ لأنَّها أحق الحروف بالزيادة، وذلك لجريانها مجرى النفس واستئناس السامع؛ لكثرة دورانها في الكلام، وهي "الألف والواو والياء"، ولم يبق من حروف المدِّ واللين ليزيدوه، وجدوا أنسب الحروف بالزيادة معها حرف النون؛ لأنَّها تشبه حروف المدِّ واللين[21] وعلل ذلك ابن جني بقوله: ((أنَّ للنُّون شبهًا بحروف اللين قويًا لأشياء:
منها أنَّ الغنة التي في النُّون كاللين الذي في حروف اللين.
ومنها اجتماعها في الزيادة معهنَّ ومعاقبتها لهنَّ في الموضع الواحد من المثال الواحد، وذلك نحو: شرنبث وشرابث))[22].

---

[16] ينظر: شرح التفتازاني على تصريف العزي: (101-102)، وشرح الجرجاني على تصريف العزي: (62)، وشرح الملا علي القاري على تصريف العزي:(41) ، وبلوغ الأماني من مختصر الزَّنجاني للعصامي: (165) التحقيق، وشرح العزي لإبراهيم الزَّنجاني: (171) التحقيق، وشرح عبدالله الكلكوري على تصريف العزي: (179)، التحقيق.
[17] ينظر: اللمحة في شرح الملحة (143/1) ، والمفراح (88) ، وملاح الألواح (213) ، وشرح ديكنقوز (46) ، والفلاح (214).
[18] العين (49/1).
[19] ينظر: نتائج الفكر (91).
[20] ينظر: اللمحة في شرح الملحة (143/1) ، والمفراح (88) ، وملاح الألواح (213) ، وشرح ديكنقوز (46) ، والفلاح (214)، وينظر: التعليل الصرفي عند شرَّاح المراح: (26).
[21] ينظر: المفراح (93) ، وملاح الألواح (216) ، ورواح الأرواح (166).
[22] سر صناعة الإعراب (110/2).

وذكر ابن يعيش: ((لما احتيج إلى حرف رابع كانت النون؛ لأنَّها أقرب حروف الزيادة إلى حروف المدِّ واللين، ألا ترى أنَّ النون غنَّة تمتد من الخيشوم، وليس لها فيه مخرج معين فكانت كالألف التي في الهواء))[23].

وللحديث عن دلالة علَّة كلِّ حرف من حروف الزيادة، فقد فصَّل القول في مدلها أبو البركات الأنباري قائلًا: ((فإن قيل: لم زيدت هذه الأحرف دون غيرها؟ قيل: لانَّ الأصل أن تزاد حروف المدِّ واللين، وهي الواو والياء والألف، ألا أنَّ الألف لما لم يمكن زيادتها أولًا، لأنّ الألف لا تكون إلَّا ساكنة والابتداء بالساكن محال، أبدلوا منها الهمزة لقرب مخرجيهما؛ لأنَّهما هوائيان يخرجان من أقصى الحلق، وكذلك الواو أيضًا لما لم يمكن زيادتها أولًا؛ لأنَّه ليس في كلام العرب واو زيدت أولًا، أبدلوا منها التاء؛ لأنها تبدل منها كثيرًا، ألا ترى أنهم قالوا: تراث وتجاه... وأمَّا الياء، فزيدت؛ لأنها لم يعرض فيها مانع يمنع زيادتها كما عرض في الألف والواو، وأمَّا النُّون، فإنَّما زيدت؛ لأنَّها تشبه حروف المد واللين وتزاد معها في باب: الزيدينِ والزيدينَ))[24].

وقيَّد ابن كمال باشا غنَّة النُّون ذاكرًا: ((أنَّ النُّون إنَّما تكون غنَّة إذا كانت ساكنة لا مطلقًا، وتكون النُّون ساكنة غنَّة في الخيشوم مع خمسة عشر حرفًا من حروف الفم وهي، القاف، والكاف، والجيم، والشين، والصاد، والضاد، والسين، والراء، والطاء، والدال، والتاء، والذال، والظاء، والياء، والفاء، فمتى اتصلت النُّون ساكنة بحرف من هذه الحروف قبله كانت غنَّة في الخيشوم، ولم يكن للفم فيها علاج البتة، ولهذا لو نطق الناطق بمثل: عنك ومنك، وسد انفه اختل صورتهما وربَّما تلاشى واضمحل))[25].

وذكر السيوطيُّ أنَّ النون تشابه حروف والمد اللين من ستة عشر[26] وجهًا تطلب في موضعها لئلا يطول المقام بذكرها.

وعند الرجوع إلى تعليل الشرَّاح فقد ذكروا تعليلًا آخر، فعندما عينت النُّون للمتكلم مع غيره؛ ذكروا أنَّه ليوافق (نحن) لكنَّ القول الثاني من قرب النون وشبهها من حروف المدِّ واللين أصوب.

أمَّا الحديث عن الواو: فعيّنت للمخاطب مطلقًا؛ لأنَّ الواو من منتهى المخرج، والمخاطب هو الذي ينتهي الكلام عنده، فلهذه المناسبة تعيَّن الواو له، لكن لمَّا لم يكن في كلام العرب واو زائدة أولًا أبدلوا منها التاء؛ لأنَّها كثيرًا ما تبدل منها نحو: "تُراث، وتُجاه، وتُكلان على ما ذكرته سابقًا ، وعلل ذلك ابن جني، وقد أوجز في هذا القول، وأشار إلى العلَّة الصريحة اللطيفة بأنَّ: ((الواو لا تزاد أولًا البتة، وذلك أنَّها لو زيدت لم تخل من أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فلو زيدت أولًا مضمومة؛ لا طرد فيها الهمز كما همز نحو: "أُعِدَ زيدٌ"....، ولو زيدت مكسورة لكان قلبها أيضًا جائزًا، وإن لم يكن في كثرة همز المضمومة، وذلك نحو: "إسادة وإفادة" في "وِساد ووِفادة"...، ولو زيدت أولًا مفتوحة لم تخل من أن تزاد في أول اسم أو فعل؛ إذ الحروف ليست من محتمل الزيادة، فلو زيدت في أول اسم مفتوحة لكنت متى صغرت ذلك الاسم فضممتها ممكنًا من همزها، كما تقول في تصغير وجه: أُجيه... ولو كانت في أوَّل فعل لكنت متى بنيته للمفعول ولم تسم فاعله وجب أن تضمها ولو ضممتها لجاز أيضًا همزها))[27].

لذلك أبدلت الواو تاء؛ لأنَّ موضع الزيادة كان أولًا، وهذا هو الصواب لأنَّهم لم يزيدوا الواو في هذا الموضع.

وأمَّا تعليلهم لأقسام الفعل المضارع، وما يهمنا فيه هو حركة حرف المضارعة:

([23]) شرح الملوكي في التصريف (172).
([24]) أسرار العربية (44-45).
([25]) الفلاح (217).
([26]) يُنظر: الأشباه والنظائر في النحو (1/619-622).
([27]) سر صناعة الإعراب (2/595).

القسم الأول: المضارع المبنيُّ للفاعل:

وقد فُتِحَ حرفُ المضارعة فيما لم يكن ماضيه على أربعة أحرف؛ لأنَّه لو لم يكن مفتوحًا لا يخلو من أن يكون ساكنًا أو مضمومًا أو مكسورًا.

لا سبيل إلى الأول؛ لامتناع الابتداء بالساكن، ولا إلى الثالث؛ لأنَّه لو كان مكسورًا؛ لأدى إلى الثقل؛ لأنَّ الكسرة ثقيلة، ولا إلى الثاني؛ لأنَّهُ لو كان مضمومًا لالتبس مبني الفاعل من المضارع بمبني المفعول منه؛ إذ حرف المضارعة في المبني للمفعول مضمومٌ، ويمكن أن يذهل السامع عن حركة ما قبل آخره، لأدى إلى الثقل، كما يحدث ذلك في الكسرة؛ فتعيَّن الفتح؛ فهو الأصل لخفته، وكسرُ غير الياء فما كان ماضيه مكسور العين لغة غير الحجازيين، وهم يكسرون الياء إذا كان ما بعدها ياء أخرى، ولا ينطبق هذا التعليل عليه.

وإنَّما ضُمَّ حرف المضارعة فيما لم يكن ماضيه على أربعة أحرف؛ لأنَّه لو لم يكن مضمومًا، فلا يخلو من أن يكون ساكنًا أو مكسورًا أو مفتوحًا.

لا سبيل إلى الأول؛ لتعذر الابتداء بالساكن، ولا إلى الثاني؛ لأنَّ من جملة حرف المضارعة الياء، وهي لا تحتملُ الكسرة؛ إذ الياء بمنزلة الكسرتين، وإذا كسرت الياء أدى إلى اجتماع الكسرات، بخلاف الضمة على الياء، فإنَّ الضمة على الياء وإن كانت ثقيلة أيضًا لكن لا تبلغ في الثقل مبلغ الكسرة عليها، ولا إلى الثالث؛ لأنَّه لو كان حرف المضارعة مفتوحًا فيما كان ماضيه على أربعة أحرف؛ لالتبس مضارع المجرد بمضارع المزيد في باب الإفعال، فلم يُعلم أنَّه مضارع المجرد هو أو المزيد فيه، ثمَّ حُمِلَ باقي أخواته ممَّا كان ماضيه على أربعة أحرف عليه؛ وإن لم يؤدِّ إلى اللبس لو كان حرف المضارعة فيها مفتوحًا؛ طردًا للباب.

فإن قلتَ: لِمَ لَمْ يفتح حرف المضارعة في "يُدَحْرِجُ، ويُقَاتِلُ، ويُفْرَحُ، ولا التباس فيه، ثمَّ يحمل "يُكْرَمُ" عليه، وحمل الأقل على الأكثر أولى؟.

قيل: لأنَّهُ لو حُمِلَ الأقلُ على الأكثر؛ لزم الالتباس ولو في صورة واحدة، بخلاف العكس، فإنَّه لا التباس فيه.

وإن قيل: فَلِمَ اختص الضمُّ بهذه الأربعة، والفتح بما عداها دون العكس ولو حصل الفرق بينهما؟.

قيل: لأنَّ الثلاثي أكثرُ والرباعي أقلّ عددًا واستعمالًا، والفتح أخفُّ، والضمُّ أثقلُ، فالأخفُّ للأكثر، والأثقل للأقل أنسب من عكسه؛ ليجبر خِفَّتُهُ ثِقْلَ كثرته، وقِلَّتُهُ ثِقْلَ ضمته[28].

وعلَّة فتح حرف المضارعة في الثلاثي وضمها في الرباعي قد فصَّل القول في تعليلها أبو البركات الأنباري قَائِلًا: ((فإن قيل: فَلِمَ فتحوا حرف المضارعة في الثلاثي، وضموه في الرباعي؟.

قيل: لأنَّ الثلاثي أكثر من الرباعي، والفتحة أخفُّ من الضمَّة، فأعطوا الأكثر الأخف، والأقل والأثقل؛ ليعادلوا بينهما.

فإن قيل: فالخماسي والسداسي أقلُّ من الرباعي، فهلا وجب ضمه؟.

قيل: إنَّما وجب فتحه لوجهين:

أحدهما: أنَّ النقل من الثلاثي أكثر من الرباعي، فلمَّا وجب الحمل على أحدهما؛ كان الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل.

والثاني: أنَّ الخماسي والسداسي ثقيلان؛ لكثرة حروفهما، فلو بنوهما على الضَّمِّ، لأدَّى ذلك إلى أن يجمعوا بين كثرة الحروف، وثقل الضَّمِّ، وذلك لا يجوز، فأعطوهما أخفُّ الحركات وهو الفتح، على أنَّ بعض العرب يضم حروف المضارعة منهما، فيقول: "يُنطلق، ويُستخرج" بِضَمِّ حرف المضارعة، حملًا على الرباعي، فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى))[29].

---

[28] ينظر: شرح التفتازاني على تصريف العزي: (105-106)، وشرح الجرجاني على تصريف العزي: (64-65)، وشرح الملا علي القاري على تصريف العزي:(44-45)، ، وبلوغ الأماني من مختصر الزَّنجاني للعصامي: (170) التحقيق، وشرح العزي لإبراهيم الزَّنجاني: (180) التحقيق، وشرح عبدالله الكلكوري على تصريف العزي: (186-187)، التحقيق.

[29] أسرار العربية: (278).

وإنَّما فُتح منها حرف المُضَارِعة في غير هذه الأبواب الأربعة التي ذكرها العزي في متنه للخِفَّة؛ لأَنَّ الفعل ثقيل؛ لاقتضائه المعمولات الكثيرة، فَخفِّفت بفتح أوَّله، قال ابن مالك: ((والأصل فتح حرف المضارعة مطلقًا؛ لأنَّه حرف مبدوء به فلابدَّ من تحريكه والفتحة أخفُّ الحركات فهي أولى، فاستعمل غير الرباعي على الأصل، وتُرِك الفتح في الرباعي؛ لئلا يلتبس مضارع "أَفْعَلَ" بمضارع الثلاثي المكسور العين، ولئلا يلتبس ذو التاء من مضارع " فَعْلَلَ، وفَاعَلَ، وفَعَّل " المعتلة اللامات بالمصدر، ألا ترى أنَّه لو قيل: في مضارع اضْرِبْ عن الشيء يَضْرِب لكان كمضارع "ضَرَبَ"))[30].

ولو قيل: لا يدخلُ في هذا التعليل، نحوُ "أَهْرَاقَ- يُهْرِيقُ، وأَسْطَاعَ – يُسْطِيْعُ"، بضم حرف المضارعة، والأصل: " أَرَاقَ، وأَطَاعَ"، زيدت الهاء والسين، فإنهما مبنيان للفاعل، وليس حرف المضارعة منهما مفتوحًا، وليس أيضًا ممَّا كان ماضيه على أربعة أحرف؟.

فقد أجاب عنه التَّفتازاني بقوله: ((بأنَّ الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس، فكأنَّهما على أربعة أحرف تقديرًا، أو بأنَّهما من الشواذ، ولا يجب أن يدخل في حدِّ الشواذ، ونحوُ: "خَصَّمَ، وقَتَّلَ" بالتشديد، والأصل: " اخْتَصَمَ، واقْتَتَلَ"، أُدغمت التاء فيما بعدها، وحذفت الهمزة، فهو على خمسة أحرف تقديرًا، فلهذا يفتح حرف المضارعة، ويقال: "يَخَصِّمُ، ويَقَتِّلُ"))[31].

وفي تعليل هذه المسألة بحثٌ، فقد ذكر ابن الحاجب في شرح المفصَّل بأنَّ: "يَهَرِيقُ" بفتحها، فهو من "هَرَاق"، أبدلوا من الهمزة هاءً، ثم صرفوا الفعل بها؛ لانَّهم إنَّما حذفوها؛ لكونها همزة في مثل "يُرِيق"، فلمَّا صارت مثل: "دَحْرَجَ"، فكما قالوا: "يُدَحْرِج"، فهو "مُدَحْرِج" مثلًا، قالوا: "يُهَرِيْقُ"، فهو "مُهَرِيق[32]. قال الرضي: ((اعلم أنَّ اللغةَ المشهورة "أَرَاق يُرِيق": وفيها لغتان أُخريان: "هَرَاق" بإبدال الهمزة هاء: "يَهَرِيقُ " بإبقاء الهاء مفتوحة؛ لأنَّ الأصل: "يُؤَرِيق"، حذفت الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس، فلمَّا أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان فقلت: "يُهَرِيق مُهَرِيق مُهَرَاق"، والمصدر "هِرَاقة هَرَقْ لا تُهَرِق"))[33].

وقول التَّفتازاني: (**والأصلُ أراق، وأطاع**)، هذا مذهب سيبويه والبصريين، وتقريره على ما ذكره سيبويه: أنَّ الأصلَ "أَطْوَعَ" ، نقلت حركةُ العين، ثم قلبت ألفًا؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها في اللفظ، ثم زيدت السينُ عوضًا من ذهاب العين، أي: عن ذهاب حركة العين، وإن لم تذهب من الكلمة[34]؛ لأنَّ العين لمَّا سكنت توهَّنَتْ وتهيَّأت للحذف عند سكون اللام في نحو: "لمْ يُطعْ وأَطعْتُ"[35] .

وهذا ما انتصر به لمذهب سيبويه، وقد تعقَّب المبرّدُ على سيبويه، وقال: إنَّما يُعوَّض من الشيء إذا كان معدومًا، فأمَّا إذا كان موجودًا في اللفظ فلا[36].

وذكر أبو حيان بأنَّ لا حاجة إلى قول ابن عصفور مُؤوّلًا: إنَّ السين زيدت؛ لتكون عوضًا عن العين متى حُذِفَت[37]؛ بل لا يصح لقول الخضراوي[38]: إن كون الحرف عوضًا من شيء في حال دون آخر معدوم

([30]) إيجاز التعريف بعلم التصريف: (74).
([31]) شرح التفتازاني على تصريف العزي: (106).
(32) يُنظر: يُنظر: الإيضاح في شرح المفصل: (2/ 388)، ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (4/ 176)، وشرح الشافية للجاربردي: (231/1).
(33) شرح الشافية للرضي: (2/ 384).
(34) يُنظر: الكتاب: (4/ 285-483)، وسر صناعة الإعراب: (1/ 199- 200)، وشرح التصريف للثمانيني: (281)، وشرح المفصل لابن يعيش: (5/ 344)، وتمهيد القواعد: (10/ 4950).
(35) يُنظر: سر صناعة الإعراب: (1/ 200)، والممتع: (152)، وتمهيد القواعد: (4952/10).
(36) يُنظر: الممتع: (152).
(37) يُنظر: الممتع: (152).

النظير، ولا يَرِدُ اعتراض المبرّد بأنَّ الشيء إنَّما يُعوض إذا لم يكن موجودًا وحركة العين موجودة، لأنَّها نقلت إلى الفاء[39].

ثمَّ رجح أبو حيان التعليل المناسب ذاكرًا أجود ما يُتمسك به في دفعه ما ذهب إليه ابن الطراوة[40]، ومن تبعه أنَّهُ قد ثبت "طاع الرجلُ"، بمعنى انقاد وتذلَّلَ، فلا يبعد أن يكون من كلامهم، "أَطَاعَ الرجلَ" بمعنى صَيَّرهُ منقادًا نقلًا من "طاع"، وإذا كان كذلك فقد آل معنى "أَطاع" لمعنى "استطاع"[41]، من حيث إنَّ القائل: أَطعتُ بمعنى صيّرتُ غيري مُنقادًا، كأنَّهُ قال: "قدَرْتُ وأَسْتطَعْتُ"، فيكون سيبويه إنَّما جعل "أَسْطَاع" من "أطاع" لا لتقائهما معنىً لا أنَّ كلّ لفظة عينُ الأخرى[42].

وقال الكوفيون: الأصلُ: "اسْتَطَاعَ" حذفت التاء وقطعت الهمزة، وهو ضعيفٌ؛ لقطع همزة الوصل في الاختيار من غير موجب[43].

وقد أحصيت لتعليل "استطاع" أربعُ لغاتٍ:

الأولى: "أَسْطَاعَ يُسْطِيع" ، بفتح الهمزة في الماضي، وضمّ حرف المضارعة، فهو من "أَطاعَ، يُطِيع"، وأصله: "أَطْوَعَ، يُطْوِع" ونقلت الفتحة من الواو إلى الطاء في "أَطْوَعَ" إعلالًا له حملًا على الماضي، فصار "أطاعَ"، ثمّ دخلت السين كالعوض من عين الفعل. وهذا مذهب سيبويه.

الثانية: "اسْتَطاعَ، يَسْتَطِيع" بكسر الهمزة في الماضي، وفتح حرف المضارعة، وهو "اسْتَفْعَلَ"، نحو: "اسْتَقَامَ" ، وهي أشهر اللغات.

الثالثة: "اسْطاعَ يَسْطِيع" بكسر الهمزة في الماضي ووصلِها وفتح حرف المضارعة، والمراد: "استطاع"، فحذفت التاء تخفيفًا لاجتماعها مع الطاء، وهو فصيحٌ.

الرابعة: "اسْتاعَ"، بحذف الطاء؛ لأنّها كالتاء في الشدّة، وتَفْضُلها بالإطباق، وقيل المحذوف التاء؛ لأنّها زائدة. وإنّما أبدلوا من الطاء بعدُ تاء؛ لأنَّها من مخرجها، وهي أخفُّ، وهو قليلٌ[44].

---

(38) **الخضراوي**: محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي العلَّامة أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسي المعروف بابن البرذعي ، كان رأسًا في العربية، عاكفًا على التعليم، أخذها عن ابن خروف ومصعب والرندي والقراءات عن أبيه، وأخذ عنه الشلوبين. (ت سنة: 646ه) ، ومن مصنفاته : (الإفصاح بفوائد الإيضاح) و(شرح الفية ابن معطى في النحو) و(النقض على الممتع)، لابن عصفور، وغيرها . ينظر: بغية الوعاة: (267/1)، والأعلام: (138/7)، وهدية العارفين: (124/2).

(39) يُنظر: مخطوط التذييل والتكميل: (5/ 122) (أ)، ويُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (5/ 344) ، والممتع: (152)، وتمهيد القواعد: (10/ 4951).

(40) **ابن الطراوة** : سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي أبو الحسين ابن الطراوة النحوي، كان عالم الأندلس بالنحو في زمانه، وله آراء في النحو تفرد بها، وخالف فيها جمهور النحاة قال ابن سمحون: ما يجوز على الصراط أعلم منه بالنحو! ، (ت سنة:528ه)، وله من التصانيف: (الترشيح) في النحو و(المقدمات على كتاب سيبويه) و(مقالة في الاسم والمسمى)، وغيرها . يُنظر: فوات الوفيات: (79/2)، وبغية الوعاة: (602/1)، والأعلام: (132/3).

(41) لأنَّ معنى الاستقرار قد دخله. يُنظر: تمهيد القواعد: (3954/10).

(42) يُنظر: مخطوط التذييل والتكميل: (6/ 122)(أ)، وتمهيد القواعد: (3954/10).

(43) وهو رأي الفراء، وغيره. يُنظر: سر صناعة الإعراب: (1/ 201)، وشرح المفصل لابن يعيش: (5/ 344) ، والممتع: (153)، وشرح الشافية للرضي: (380/2)، وشرح الشافية لركن الدين: (2/ 631)، وارتشاف الضرب: (1/ 218)، وتمهيد القواعد: (10/ 4950).

(44) يُنظر: الكتاب: (4/ 285- 476- 484)، وشرح المفصل لابن يعيش: (5/ 563)، والممتع: (258) ، وشرح الشافية للرضي: (292/3- 293)، وشرح الشافية لركن الدين: (2/ 631-967-968).

وأمَّا نحو: "خَصَّمَ وقَتَّلَ"، فيجوز في فائهما الفتح، بنقل حركة المُدغم إليها، والكسر لالتقاء الساكنين، وهذا أولى؛ لأنَّ للأول التباسًا بماضي "التَّفعيل"[45].

أي: فيصير في "اخْتَصَمَ": "خَصَّمَ" بالإدغام، فلا يعرف أنَّه من الافتعال أو من التَّفعيل، وقد يجيء الإدغام في الماضي، قال ديكنقوز: ((وعند بعضهم يجيء الإدغام في الماضي أيضًا، فيقال: "قَتَّلَ" بفتح القاف اكتفاءً في الفرق بالمضارع))[46]، ومن العرب من إذا كسر الفاء يتبعها كسر العين، فيقول: "خِصِّم"، و" قِتِّل" بكسر الخاء والصاد والقاف والتاء، وقياس المضارع من الأول في " قَتَّل" بفتح القاف ومن الأخرين "يَقِتِّل" بكسرها، و" يِقتّل" بكسر حرف المضارعة أيضًا إتباعًا للقاف، ثم هذا التَّقدير مقاسٌ في كلِّ فعل أدغم فيه تاءُ الافتعال[47].

و: قيل: أنَّ توجيه التفتازاني في هذه المسالة ((أنه لا يلزم من كون "خَصَّم"، و " قَتَّل" بمعنى اختصمَ واقْتَتَل كون المادة واحدة، ثمَّ لا يجوز اختلاف المادة، وإن اتحد المعنى، وهو مردودٌ؛ لأنَّ صيغة " فعَّل" لم تقع دالَّة على التفاعل، فهي هنا متفرعة عن "افْتَعَل"، واختلاس فتحة الخاء من قوله تعالى: چ ئے يَخَصِّمُونَچ[48] في قراءة أبي عمرو ورواية قالون[49] ممَّا يؤيد ذلك، لدلالته على أن الخاء ساكنة الأصل[50]، وكذا خالصُ كسرها في قراءة عاصم[51] والكسائي وراية ابن ذكوان[52]، فليتأمل)) [53].

هذا وقد أقردت لهذه المسألة تعليلات وتعليقات لطيفة في تحقيقي لحاشية الغزي على شرح تصريف العزي، ولم أذكرها خشية لئلا يطول المقام بذكرها، فمن أراد الفائدة فليتأمل مبحثها فيه[54].

القسم الثاني: المضارع المبنيُّ للمفعول:

المبني للمفعول من مضارع كلِّ فعلٍ حُذِفَ فاعله ورفع مفعوله، وأقيم مقام فاعله، وتغيَّر صيغة فعله؛ بأن يُضمَّ حرف المضارعة، ويُفتح ما قبل آخره، نحو: " يُنْصَرُ، ويُدَحْرَجُ، ويُكْرَمُ، ويُفَرَّحُ، ويُقَاتَلُ، ويُسْتَخْرَجُ"، والذي يعنينا من هذا علَّة ضم أوَّله وفتح ما قبل آخره.

فالعلَّة مفادها؛ من وجهين:

---

(45) يُنظر: الممتع: (1/ 407-452)، ومراح الأرواح: (116)، وشرحان على مراح الأرواح (ديكنقوز): (96).
(46) شرحان على مراح الأرواح (ديكنقوز): (96).
(47) ينظر: الممتع: (407-452)، ومراح الأرواح: (116)، وشرح الشافية لركن الدين:(896/2)، وشرحان على مراح الأرواح (ديكنقوز): (96).
(48) سورة يس ، من الآية: (49).
(49) **قالون**: أبو موسى عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى المدني مولى الأنصار، أحد القراء المشهورين، ولد في المدينة وكان أصمّ، و (قالون) لقب دعاه به نافع؛ لجودة قراءته، ومعناه بلغة الروم (جيّد)، (ت سنة 220هـ). يُنظر: غاية النهاية: (1/ 615)، والنجوم الزاهرة: (2/ 235)، والأعلام: (110/5).
(50) يُنظر: المبسوط في القراءات العشر: (371)، والتيسير في القراءات السبع:(184)، والنشر في القراءات العشر: (2/ 353-354).
(51) **عاصم:** أبو بكر عاصم بن أبي النجود بن بهدلة الأسدي ، أحد القراء السبعة وهو من التابعين (ت سنة: 127 هـ)، وقيل (128 هـ). يُنظر: معرفة القراء الكبار: (51)، والأعلام: (248/3).
(52) يُنظر: المبسوط في القراءات العشر: (371)، والتيسير في القراءات السبع: (184)، والنشر في القراءات العشر: (2/ 353-354).
ابن ذكوان: أبو محمد أو أبو عمرو عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان البهرانيّ الدمشقيّ، مقرئ دمشق وإمام جامعها ، وهو أحد القراء العشر، (ت سنة: 242هـ). يُنظر: معرفة القراء: (1/ 402)، وغاية النهاية: (1/ 404)، وشذرات الذهب: (100/2).
(53) حاشية الغزي على شرح تصريف العزي: (176).
(54) يُنظر: حاشية الغزي على شرح تصريف العزي: (170-178).

أحدهما: ليتميَّز عن بناء الفاعل.

والثاني: لم يُجز الاقتصارُ على أحدهما، -أعني الضم أو الفتح- ؛ لأنَّ الاقتصار على الضمِّ لم يُفِدْ في مثل: " يُكْرِمُ"، ولا على فتح ما قبل آخره، نحو: " يَعْلَمُ"، فتبيَّن لنا علَّة اختيار الضم والفتح.

وإنَّمَا حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه؛ لئلا يخلو الفعل عن المسند إليه، وإنَّما رفع المفعول؛ لأنَّه قائم مقام الفاعل؛ أو هو الفاعل على مذهب بعض النحويين، ومنهم الزمخشريُّ، فلا بدَّ من رفعه[55].

وقيل: أنَّ المستقبل لما حُذف فاعله وأُسند إلى مفعوله كان بعيدًا في الأفعال، فخيف أنْ يلحق بقسم الأسماء، فجعل صيغته على صيغة لا توجد في الأسماء؛ لئلا يتوهم أنَّه من الأسماء، كما جُعِلَ كذلك في الماضي لذلك قيل: إنَّما ضُمَّ أول المُضَارِع حملًا على ضم أول الماضي، وفُتِحَ ما قبل آخره؛ ليعدل ضمة الأول بالفتحة في المضارع الذي هو أثقل من الماضي[56].

المطلب الثالث: الفعل الأمر.

قال المصنِّف: ((وأمَّا الأَمْرُ بالصِّيغَةِ: وهو أَمْرُ الحَاضِرِ، فهو جارٍ عَلَى لفظِ المُضَارِعِ المَجْزُومِ، فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ المُضَارِعَةِ مُتَحَرِّكًا، فَتَسْقُطُ مِنْهُ حَرْفُ المُضَارِعَةِ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ البَاقِي مَجْزُومًا، فتقول في أَمْرِ الحَاضِرِ من "تُدَحْرِجُ" : "دَحْرِجْ، دَحْرِجَا، دَحْرِجُوا... وإن كَانَ مَا بَعْدَ حَرفِ المُضَارِعة سَاكِنًا، فَتَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفَ المُضَارِعَةِ، وتَأْتِي بِصُورَةِ البَاقِي مَجْزُومًا، مَزِيدًا فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةُ وَصْلٍ، مَكْسُورَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنُ المُضَارِعِ مِنْهُ مَضْمُومًا فَتَضُمُّهَا، فَتَقُولُ: "انْصُرْ، انْصُرَا، انْصُرُوا"... وكذلك: "اضْرِبْ، واعْلَمْ، وانْقَطِعْ... وَفَتَحُوا هَمْزَةَ "أَكْرِمْ"؛ بِنَاءً عَلَى الأَصْلِ المَرْفُوضِ، فإنَّ أَصْلَ "تُكْرِمُ: "تُؤَكْرِمُ"))[57].

والذي يهمنا في الأمر هو علَّة حكمه، فهو مبني على السكون؛ لأنَّ الأصل في المبني أن يكون مبنيًا على السكون؛ لأنَّ البناء مقابل للإعراب، والحركة مقابل للسكون، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركة، فينبغي أن يكون الأصل في البناء السكون، ومذهب الكوفيين أنَّه معربٌ، وحرف المضارعة مقدرة فيه؛ وإنَّما حذف حرف المضارعة منه؛ لأنَّ أمر المخاطب كثيرُ الاستعمال، فحذف منه حرف المضارعة؛ للتخفيف، والمصنِّف اختار مذهب البصريين، ولم يقلْ أنَّه مجزوم، ولكلِّ واحدٍ من الفريقين على ما ذهبوا إليه حجج ومناقضات وترجيحات تركتُ ذكرها حذرًا من الإطناب[58].

وأمَّا علَّة حكم حركة همزة الوصل في الأمر: إن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا فلا يخلو من أن يكون عين الفعل مفتوحًا أو مضمومًا أو مكسورًا، فإن لم يكن مضمومًا سواء كان مفتوحًا أو مكسورًا ، فتزاد همزة الوصل مكسورة؛ ليتمكن النطق بها؛ لأنَّ الهمزة إذا لم تكن مكسورة لكانت مضمومة أو مفتوحة.

---

[55] ينظر: شرح التفتازاني على تصريف العزي: (108)، وشرح الجرجاني على تصريف العزي: (66)، وشرح الملا علي القاري على تصريف العزي:(46) ، وبلوغ الأماني من مختصر الزَّنجاني للعصامي: (171) التحقيق، وشرح العزي لإبراهيم الزَّنجاني: (183) التحقيق، وشرح عبدالله الكلكوري على تصريف العزي: (192)، التحقيق، وينظر: المفصل في صنعة الإعراب: (343).

(56) يُنظر: شرحان على مراح الأرواح (الفلاح): (64).

(57) متن تصريف العزي: (64-65).

[58] ينظر: شرح التفتازاني على تصريف العزي: (115-116)، وشرح الجرجاني على تصريف العزي: (71)، وشرح الملا علي القاري على تصريف العزي:(53).

فإن كانت مضمومة التبس الأمر من تضربْ مثلُ أُضْرِبْ بالماضي لما لم يسمَّ فاعله، من باب "الإفْعَالُ"؛ نحو: أُضْرِبَ؛ لجواز ذهول السامع عن حركة لام الفعل، وإن كانت الهمزة أيضًا مضمومة في الأمر من " تَعْلَمُ" ، نحو: " أُعْلَمُ"؛ لالتبس الأمر منه بالمضارع لما لم يسمَّ فاعله، نحو: "أُعْلَمُ"؛ للعلة نفسها.

وإنْ كانت مفتوحة في الأمر من "تَضْرِبُ"، مثلًا "أَضْرِبْ"؛ لالتبس بالماضي من باب "الإفْعَالُ" نحو: "أَضْرِب"؛ لأنَّك تقول في الأمر من "أَضْرِبْ"، ولو كانت الهمزة مفتوحة في الأمر من "تَعْلَمُ" نحو: "أَعْلَمْ"؛ لالتبس الأمر منه بالماضي المعلوم من باب "الإفْعَالُ"، نحو: "أَعْلَمَ"، ولاحتمال ذهول السامع عن حركة لام الفعل[59]، فالعلَّة مفادها اختيار الكسر دون غيره دفعًا للإلباس الحاصل مع باب "الإفْعَالُ".

واعلم أنَّهم التزموا حذف الزيادة؛ لأنَّها علامة المضارع؛ فلا بدَّ من إزالتها؛ لينمحي إطلاق تلك الصيغة، وأمَّا زيادتها؛ فلدفع الابتداء بالساكن، وأمَّا تخصيصها بالزيادة دون غيرها من الحروف؛ فلأنَّها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة، ثمَّ لما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسر كما هو الأصل في تحرك الساكن[60]، أي: في التحريك لالتقاء الساكنين، وإنَّما كانت كذلك لما بين الكسرة والسكون من المؤاخاة من حيثُ اختصاصُ كلٍّ منهما بقبيل من المعربات؛ ولأنَّ الجزم جعل في الأفعال عوضًا عن الجر؛ لتعذر دخوله، فناسب جعل الكسر عِوَضًا عن السكون في موضع تعذر بقائه؛ ولأنَّ الغرض من تحريك الأول التوصل إلى النطق بالساكن الثاني، وقد ثبت الكسر في أصل ذلك، وهي الهمزات التي يُتَوصل بها إلى النطق بالساكن[61]، وقول أبي عليّ الفارسيّ، واختاره الأستاذ أبو علي، أنَّها ساكنة قال أبو حيان: ((أضيفت إلى الوصل اتساعًا واختلف فيها، فقيل وضعت أولًا همزة، وهو قول ابن جني، وقيل: يحتمل أن يكون أصلها الألف ألا ترى ثبوتها في الاستفهام في " آالرجل" ألفًا لما لم يضطر إلى الحركة، وقيل: اجتلبت همزة ساكنة، وهو قول الفارسي واختاره الأستاذ أبو علي، وقيل: اجتلبت متحركة، وهو قول سيبويه))[62]، أمَّا ما ذكره أبو حيان عن ابن جني مخالف لما نصَّ عليه في منصفه، بأنَّها ساكنة في الأصل، قال: ((وهذه الهمزة إنَّما حركت؛ لسكونها وسكون ما بعدها، وهي في الأصل زائدة ساكنة)) [63]، وظاهر مذهب سيبويه أنَّها زيدت متحركة بالكسرة، قال سيبويه: ((وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف، فلم تصل إلى أن تبتدىء بساكن، فقدمت الزيادة متحركة؛ لتصل إلى التكلم، والزيادة ههنا الألف الموصولة، وأكثر ما تكون في الأفعال))[64]، وذكر بعضهم أنَّه قال: قدمت متحركة، فهل جلبت متحركة أو ساكنة لم يتعرض له[65]، لكنَّ ظاهر كلامه أنَّها متحركة، وهي أعدل؛ لأنَّا نحتاج إلى متحركة؛ لسكون أوَّل الكلمة، فزيادتها ساكنة ليست بوجه[66]،أي: ليست في غاية الثقل كالضمة، ولا نهاية الخفة كالفتحة، وقال ابن مالك: لمَّا كان سببُ الإتيان بهمزة الوصل التوصل إلى الابتداء بالساكن، وجب كونها متحركةً، وأحق الحركة بها الكسرة[67]؛ لرجحانها على الضمة بقلَّة الثقل، وعلى الفتحة، بأنَّها لا توهم استفهامًا ولا يلتبسُ معها الأمر بالمضارع المسند إلى المتكلم، بخلاف الفتحة، فإنَّها توهمه في نحو: اَصطفى ، ويقع معها ذلك اللبس في نحو:

---

[59] ينظر: شرح الجرجاني على تصريف العزي: (71-72).
[60] ينظر: شرح التفتازاني على تصريف العزي: (115-116).
(61) يُنظر: تمهيد القواعد: (4664/9).
[62] ارتشاف الضرب: (2/ 544)، ويُنظر: التكملة: (201).
[63] المنصف: (1/ 54).
[64] الكتاب:(4/ 144).
[65] يُنظر: حاشية الغزي على شرح تصريف العزي: (196).
[66] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: (606/2)، وتوضيح المقاصد: (3/ 1556)، وشرح التفتازاني على تصريف العزي: (118).
(67) يُنظر: شرح التسهيل: (3/ 465-466)، وهذا القول عُزي إلى البصريين. يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: (2/ 737) ، وشرح الأشموني: (74/4).

اَنطلق ، ولا يكفى الفرق بالسكُون، فإنَّ المضارع قد يسكن في موضع الرفع تخفيفًا كتسكين أبي عمرو چ پ چ[68] وأخواته[69]، ولمَّا استحقت الكسر في الأفعال كسرت في الأسماء أيضًا؛ لتجري على سننٍ واحدٍ[70].

وذكر التَّفتازاني أنَّها سمِّيت همزة وصلٍ؛ لأنَّها يتوصل بها إلى النطق بالساكن، ويسمِّيها الخليل سُلَّم اللسان؛ لذلك فتكون مكسورة في جميع الأحوال؛ إلَّا في حال أن يكون عين المضارع منه مضمومًا فتضمها؛ لمناسبة حركة العين؛ ولأنَّها لو كسرت؛ لثقل الخروج من الكسر إلى الضم، وهو قول البصريين[71]، وقيل: لأنَّها تُحذفُ إذا اتصل ما بعدها بما قبلها، كما سُمِّيت همزة نحو: "أَكْرِمْ" همزة قطع؛ لأنَّها تقطع ما بعدها عمَّا قبلها وعُزي هذا القول إلى الكوفيين[72]، وما ذكره الشارح أنسبُ كما لا يخفى[73].

علَّة فتح همزة أَكْرِمْ أَمْرًا:

وذلك جوابٌ عن سؤال مُقدَّر، وتقديره: إنَّكم قلتم في كيفيَّة أَخذ الأمر، فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحرِّكًا أَسْكِن آخره، واجْعَلِ الباقي منه أمرًا، وإن كان ساكنًا، فزد همزة الوصل مكسورة إلَّا أنْ يكون عين المضارع مضمومًا، فتضم الهمزة وما بعد حرف المضارع في "تُكْرِمُ" ساكن وليس عينه بمضموم، فيجب أنْ تكون الهمزة فيه مكسورة[74].

والجواب عنه: أنَّ ما بعد حرف المضارعة "تُكْرِمْ" ليس بساكن في الحقيقة؛ لأَنَّ أصلة " تُؤَكْرِمُ " [75]، كـ "تُدَحْرِجُ" إلَّا أنَّ هذه الهمزة لما حذفت؛ لاستثقالهم توالي الهمزتين في المتكلِّم في "أَنَا أُأَكْرِمُ" خففت في البواقي؛ لئلا يختلف طريق الفعل، فاذا أرادوا أنْ يبنوا الأمر منه رجعوا بالهمزة المتروكة المحذوفة وأبقوها على حركتها الأصلية، وقالوا: (أَكْرِمْ)، كـ(دَحْرِجْ)، طردًا للباب[76].

الخاتمة:

1. توصلت الدراسة إلى مناقشة علل تطرق إليها الشرَّاح من خلال النصوص تكاد تكون علل قياسية مستنبطة من أقول العرب.
2. من خلال الدراسة تبين وجود آراء كثيرة حول التقسيم الصرفي للأفعال، وقد نص عليه جمع من العلماء وفصلوا القول فيها.

---

(68) سورة التوبة، من الآية: (14).
(69) يُنظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع : (240/1)، والتيسير في القراءات السبع: (73)، والنشر في القراءات العشر: (212/2)، والمراد بأخواته هو : چ ہ چ [سورة البقرة، من الآية:67]، و چ ب چ [سورة الطور، من الآية: ٣٢]، و چ چ چ [سورة الأعراف، من الآية: ١٥٧] ، و چ ئى چ [سورة الأنعام، من الآية: ١٠٩]. يُنظر: النشر في القراءات العشر: (212/2).
(70) يُنظر: شرح التسهيل: 3/ 465-466، ويُنظر: حاشية الغزي على شرح تصريف العزي: (196).
(71) ينظر: شرح التفتازاني على تصريف العزي: (118).
(72) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش: (5/ 308)، وتوجيه اللمع: (571)، وشرح الشافية للجاربردي: (166/1)، وشرح الأشموني: (4/ 74).
(73) يُنظر: سر صناعة الإعراب: (1/ 112)، والمفتاح في الصرف: (76)، والإيضاح في شرح المفصل: (2/ 368)، والكناش في فني النحو والصرف: (199/2).
(74) كَانَ الواجب أنْ يزاد في أوله همزة وصل مكسورة، فأجاب المصنف عنه بقوله: (وفتحوا)، أي: العرب، بناءً على الأصل المرفوض، أي: المتروك. ينظر: بلوغ الأماني من مختصر الزنجاني(التحقيق): (115) .
(75) وقد استعمل هذا الأصل المرفوض في الشعر من (الرجز) بقول أبي حيان الفقعسي: (فإنَّهُ أَهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَا)، كما في شرح التصريح على التوضيح: (2/ 751) ؛ والبيت بلا نسبة في: المقتضب: (2/ 98)؛ وشرح التفتازاني: (118)؛ وشرحان على مراح الأرواح: (57)، والشاهد فيه: إثبات الهَمْزَة في ضرورة الشعر في يؤكرما، والقياس حذفها.
(76) ينظر: شرح التفتازاني على تصريف العزي: (118)، وشرح الجرجاني على تصريف العزي: (73)، وشرح الملا علي القاري على تصريف العزي:(55)، وينظر: الأُصول في النحو: (3/ 333)؛ وعلل النحو: (182).

3. وتوصلت الدراسة إلى وجود علل صرفية كثيرة في شروح العزي.
4. جاءت الشروح بأبسط التعليل مع الوضوح والايجاز والتمثيل.
5. أن العبرة من هذا التقسيم هو معرفة رأي العلماء في العلة الصرفية ومناقشتها والخروج برأي مبني على قاعدة عند الصرفيين.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم:

ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسيّ (ت سنة: 745 هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1،(1418 هـ - 1998م).

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباريّ (ت سنة: 577هـ)، المكتبة العصرية ط1، (1424هـ- 2003م).

الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب، (ت سنة: 646هـ)، تحقيق الدكتور: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، (1402هـ-1982م).

الحيوان: أبو عثمان عمرو بن بحر، الشهير بالجاحظ (ت سنة: 255هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، (1424هـ).

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت: 1093هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، (1418هـ - 1997م).

الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت سنة: 392ه) ، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت- (د. ت).

سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جنيّ،(ت سنة: 392)، دار القلم، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق ط1، (1985).

شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط1،، دار الكتب العالمية بيروت- لبنان 1429ه- 2008م

شرح المفصل للزمخشري: أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت سنة: 643هـ) تحقيق الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ط1، (1422هـ - 2001م).

شرح تصريف العزي: الملا علي القاري(ت سنة:1014ه)، تحقيق ماهر أديب حبوش ، دار اللباب، تركيا اسطنبول، ط1، (1437-2016م).

شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز (ت: 855هـ) ، وبهامشه: **(الفلاح في شرح المراح)** لابن كمال باشا (ت سنة:940هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر، ط2،(1379هـ - 1959م).

شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده، للعالم الجليل عبد القادر البغدادي: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت سنة: 686هـ)، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة: محمد نور

الحسن ، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (1395هـ - 1975م).

شرح شافية ابن الحاجب : حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت سنة: 715هـ) تحقيق: الدكتور: عبد المقصود محمد عبد المقصود ، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، (1425 هـ- 2004م).

شرح الشريف الجرجاني على تصريف العزي: تحقيق محمد الزفزاف، دار الطلائع، القاهرة، ط1، (2017م).

شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأستراباذي، (ت سنة: 686هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قاريونس، (1398ه - 1978م).

شرح تصريف العزي: للعلّامة سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله التَّفتازاني الهروي الخراساني الحنفيّ ، (ت سنة: 791ه) تحقيق: محمد جاسم المحمَّد ، دار المنهاج، دمشق الشام، (2009م).

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت سنة: 393هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت- ط4، (1407هـ - 1987م).

ضرائر الشِّعْر: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، الحضرميّ الإشبيليّ، المعروف بابن عصفور (ت سنة: 669هـ) تحقيق السيد: إبراهيم محمد ، دار الأندلس، ط1، (1980م).

العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت سنة: 170هـ) تحقيق الدكتور: مهدي المخزومي، والدكتور: إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ت).

علل النحو: أبو الحسن، محمد بن عبد الله بن العباس ابن الوراق (المتوفى: 381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، (1420 هـ - 1999م).

الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب بسيبويه (ت سنة: 180هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، (1408هـ - 1988م).

اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ البغداديّ (ت سنة: 616هـ) تحقيق الدكتور: عبد الإله النبهان ، دار الفكر، دمشق، ط1، (1416هـ 1995م).

مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط: تحتوي على متن الشافية وشرحها للجاربردي ، وحاشية على شرح الجاربردي المنسوبة إلى ابن جماعة، عالم الكتب، بيروت، ط3 ، (1984م).

المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت سنة: 385هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د. ت).

المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العينيّ (ت سنة: 855 هـ)، تحقيق: الأستاذ الدكتور: علي محمد فاخر، والأستاذ الدكتور: أحمد محمد توفيق السوداني، والدكتور: عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة، ط1، (1431 هـ - 2010 م).

متن تصريف العزي: عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني(ت:655ه)، دار المنهاج ، المملكة العربية السعودية، جدة، ط1(2008م).

المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني(ت سنة: 471هـ) ، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والأعلام ، دار الرشيد، (1982م).

الممتع الكبير في التصريف: علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (ت سنة: 669هـ)، مكتبة لبنان، ط1، (1996م).

المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت سنة: 392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط1، (1373هـ - 1954م).

ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح: بدر الدين محمود بن أحمد العينيّ (ت سنة: 855ه)، تحقيق عبد الستار جواد، مجلة المورد ، العراق، (1975م).

النشر في القراءات العشر: أبو الخير شمس الدين ابن الجزري، (ت سنة : 833 هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (ت سنة: 1380 هـ)، المطبعة التجارية الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيليّ(ت سنة:518ه)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ط1(1412ه- 1992م).